



مجلس الأمة الكويتي

بعد تحقيق استمر أكثر من 7 ساعات، أمر النائب العام الكويتي بالإبادة المستشار ضرار العسوسى، بإخلاء سبيل أربعة نواب سابقين.. مسلم البراك ووليد الطبطبائى وخالد الطاحوس وجمعان الحريش بكفالة مالية قدرها ثلاثة آلاف دينار لكل منهم، على خلفية اتهامهم فى قضية اقتحام مجلس الأمة يوم الأربعاء الأسود 16 نوفمبر الماضى.

ووجهت النيابة برئاسة مدير نيابة العاصمة رجب الرجيب إلى النواب السابقين 11 تهمة، بينها ثلاث تهمة "أمن دولة"، فضلا عن اقتحام مبنى عام والاعتداء على رجال الأمن وتحريضهم على العصيان وإعاقتهم عن أداء عملهم وإتلاف قاعة عبد الله السالم وإقامة تظاهرات وتنظيم مسيرات غير مرخصة.

وكانت أجهزة الأمن قد ألقى القبض على النائب السابق د. وليد الطبطبائى فى مطار الكويت الدولى عقب وصوله من تونس، والنائب السابق سالم النملان فى منفذ النويصيب لدى قدومه من إحدى الدول المجاورة "السعودية"، والنائب السابق فيصل المسلم فى المطار لدى وصوله من إحدى الدول أمس، واقتيد إلى مقر الإدارة العامة للمباحث الجنائية ومنها إلى النيابة.

وأجمع النواب السابقون على أنهم يواجهون القضاء التنزيه برؤوس مرفوعة وكلهم فخر، مشيرين إلى أنهم ليسوا ضد تطبيق القانون لكن التعسف مع أى مواطن يسعى للمصلحة العامة مرفوض.

وشددوا على أن الوطن يحتاج منا جميعا إلى توضيحات، وأنهم لم يرتكبوا جريمة لكنهم أرادوا كشف الفساد أمام الشعب الكويتي وأن هدف التجمع ودخول مجلس الأمة هو الدعوة إلى استقالة الحكومة وحل المجلس، وأنهم لم يقوموا بمقاومة رجال الأمن أو الاعتداء على حرس المجلس، وأنهم دخلوا مجلس الأمة وهو المكان الأقرب إلى ساحة الإرادة مكان التجمع الذى دعت إليه المعارضة، نتيجة التراجع وهربا من إجراءات قوات الأمن ومطارداتها للمعتصمين.

وتواصل النيابة العامة تحقيقاتها مساء اليوم مع خمسة نواب آخرين وسط توقعات بإخلاء سبيلهم بكفالات مالية.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 19/12/2011

من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammedfarag.com